

أوائل النحاة :

- الشخصية الثانية : عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) :

بصري ثقة من أشهر تلاميذ الحضرمي ومن طبقة ابي عمرو بن العلاء وكان حافظا للقران الكريم والغريب وكلام العرب وكان كثير التأليف، ومن كتبه (الاكمال) و(الجامع) وقد امتدح تلميذه الخليل هاذين الكتابين في بيتين هما :

بطل النحو جميعاً كلّهُ غير ما أحدث عيسى بن عمرو

ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ فهما للناس شمسٌ وقمرٌ

وأهم مميزات منهجه النحوي ما يأتي:

١- استعمل القياس والتعليل على كلام العرب.

وهذا واضح من الشواهد التي قاس عليها كقول الاحوص:

سلام الله يا مطرا عليها وليس عليك يا مطر السلام

فـ (مطر) الاولى يجب ان تكون مبنية على الضم كالتي في الشطر الثاني لكن الاحوص نصبها كمنادى نكرة غير مقصوده فتأول عيسى بن عمر للشاعر ، وقاس (مطرا) على (يا رجلا)

٢ - سار على نهج أستاذه الحضرمي في التشدد في تطبيق القاعدة النحوية ، حتى جعل منها قانونا يحاسب بها كل من يخرج عنها ، ومن هنا أخذ يطعن في كلام العرب الفصحاء ، ولعل هذا ما يفسر لنا اعتراضه على النابغة الذبياني ، وهو شاعر جاهلي فحل عرف بفصاحته وجزالة لغته ، لأن النابغة كان يخالف القاعدة النحوية ومن ذلك قوله:

فبت كآني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السُمُّ ناقعُ

إذ رفع النابغة لفظة (ناقع) ظنا منه أنها خبر (للسم) والرفع هنا مخالف للقاعدة النحوية التي توجب ان يكون منصوبا على الحال ؛ لأن المبتدأ قبل (ناقع) تقدمه الخبر ، وهو الجار والمجرور (في أنيابها) ، وكأن النابغة ألغاهما ، وجعل ناقعا الخبر ؛ ولهذا نعتة الثقفي بالأساءة ، إذا رأي عيسى بن عمر أن (في انيابها السم ناقع) خبر مقدم ، والسم مبتدأ مؤخر و(ناقعا)حال من المبتدأ والخبر.

٣- يذهب الثقفي إلى اختيار وجه النصب فيما اختلفت فيه العرب متبعا في ذلك أستاذه الحضرمي ، الذي لجأ إلى اختيار النصب عند توجيه بعض القراءات القرآنية ، ومن ذلك قراءة قوله تعالى « يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا» إذ فضل قراءة نصب (نرد) على قراءة الرفع التي جاءت في المصحف .

وكذلك اتبع الثقفي استاذه الحضرمي في قراءة قوله تعالى (السارق والسارقة) وقوله تعالى (والزانية والزاني) بالنصب في حين ان ذلك كله جاء مرفوعا في المصحف الشريف ، وقرأ قوله تعالى (يا جبال أوبي معه والطير) بنصب (الطير) وهو منادى معرف بـ(ال) ، وقاسه على الاسم المفرد المعطوف المعرف بـ (ال) على المنادى ، وهو (الحارث)(منصوب) في (يا زيد والحارث) ، فلا يجوز نداء الاسم المنادى المعرف بـ (ال) ، ولكن يجوز عطف الاسم المعرف عليه فعطف الحارث على زيد فأخذ حركته .

٤-استعمل الافتراض :ويقصد به افتراض اي تقدير ظاهرة نحوية لم تسمع عن العرب، فيضع لها حكما ومن ذلك افتراضه تسمية المؤنث بالاسم المذكر فأجاز صرفه خلافا لأستاذه للحضرمي ، ومن ذلك افتراضه التسمية بالفعل إذا كان رجلا فيمنع من الصرف.

-جرت بينه وبين علماء عصره مناقشات نحوية ومناظرات منها (ليس الطيب الا المسك) رفع لهجة تميم أهملوا ليس لحملها على ما النافية واما (ليس الطيب الا المسك) فنصب على لهجة الحجاز.

وجرت حول هذه المسألة مناظرة عن عدم تخلي العرب عن نطقهم الأصلي فلم يستطيعوا ان يتخلوا عن لهجاتهم ونستدل من هذه المناظرة على:

١-استقرار عدد من المصطلحات النحوية.

٢-وظهرت آراء نحوية واضحة ووجوه اعرابية مختلفة.

٣-حرص اللغويون العرب على هذه اللغة ويتبعون كلام العرب لأجل إثبات قاعدة نحوية رصينة.